دور المرأة الحرفية في التنمية الاجتماعية
جمعية الفردوس للثقافة والصناعات التقليدية – نموذجا–

د.بغريش ياسمينة ، دياني منال ، مسلمي أمينة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2

الملخص:

أصبح الاهتمام بدور المرأة الحرفية في تنمية المجتمع جزءا أساسيا في عملية التنمية الشاملة، فتقدم أي مجتمع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم المرأة وقدرتها على المشاركة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و بما أن المرأة تمثل نصف المجتمع فإن وضعها الاجتماعي سواء داخل الأسرة أو خارجها اكتسى أهمية كبرى، حيث تعاظت نشاطات حرفية مكنتها أن تصبح عنصرا فعالا ومنتجا لا يستهان به للنهوض بقطاع الحرف التقليدية، وإبراز امكانياتها الحرفية والدور الفعال الذي تقوم به من أجل المحافظة على التراث، ما أعطاها الصورة المتكاملة لتصبح عضوا مؤثرا في مجالات التنمية باختلاف أنواعها، وفي مقابل ذلك تجد المرأة الحرفية عدة تحديات تقف في طريق تحقيق طموحاتها ومساهمتها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن خلال ورقة العمل هذه سنسعى إلى تسليط الضوء على أهمية تفعيل الأدوار التي تقدمها المرأة العاملة والحرفية بصفة خاصة في تنمية المجتمع، ومشاركتها في تجسيد الأهداف الاجتماعية لأجل تحسين نوعية الحياة أو إنتاجية الأفراد داخل المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الدور، المرأة الحرفية، تفعيل دور المرأة، التنمية الاجتماعية.

Résumé:

Le métier, le rôle et la capacité des femmes artisanales sont devenus un élément essentiel et prépondérant dans le processus de développement économique social et politique, le statut social tant au sein de la famille qu'à l'extérieur est d'une grande importance car les activités littérales traitées leur a permis de devenir l'élément efficace et productif de promouvoir le secteur de l'artisanat traditionnel et de mettre au valeur le savoir faire potentiel et le rôle efficace afin de préserver le patrimoine, ce qu'il a influé à devenir un membre influent dans les domaines de l'image de développement. En revanche, les femmes artisanales rencontrent plusieurs difficultés pour réaliser leurs ambitions et contribuer au processus de développement social et économique.

A travers ce document de travail, nous chercherons à souligner l'importance d'activer les rôles des femmes et des artisans dans le développement de la société et leur participation à la réalisation d'objectifs sociaux pour améliorer la qualité de vie et la productivité des individus au sein de la société.

Mots–clés: Rôle, Femmes Artisanales, Activation du rôle des femmes, Développement Social

المقدمة:

تسعى معظم بلدان العالم إلى تحقيق التنمية الشاملة لمختلف جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، والعلمية والثقافية، والصحية، وخاصة البلدان النامية، وذلك بغية اللحاق بركب الدول المتقدمة التي قطعت أشواطاً طويلة في هذه المجالات، وانطلاقاً من أن تحقيق عملية التنمية الشاملة يتطلب الاستفادة من الإمكانيات المتاحة كّلها في المجتمع، وإشراك الطاقات البشرية القادرة على المساهمة في إنجاز التنمية الشاملة للمجتمع، كان الاهتمام بالمرأة التي تشكل نصف الطاقات البشرية للمجتمع لإشراكها في إنجاز هذه العملية إلى جانب الرجل ضرورة ملحة وحيوية للانطلاق بهذه المجتمعات من حالتها الراهنة إلى حالة أكثر تقدماً وتطورا.

فالمرأة الحرفية عنصر فعال في التنمية تسعى إلى القضاء على جميع مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدرتها والاعتماد على الذات و تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والمعرفية وتمكينهم من التأثير في العملية التنموية، فالحرف التي قامت بها النساء في الجزائر كانت متنوعة ومختلفة باختلاف الحقبات التاريخية، حيث برزت في وقتنا الحالي في جوانب حرفية متعددة من الطرز والشبيكة والغزل، والخياطة، و الحلاقة والتجميل، عزز انتشارها بصورة سريعة وجود قنوات اعلامية متخصصة في هذه المجالات، ما جعل المرأة تخرج من قوقعتها وتتوجه نحو تنمية وتطوير قدراتها في المجالات التي تميل إليها، وأسست لنفسها مشروع خاص بها حقق لها مكسبا اقتصاديا واجتماعيا، وأصبحت عنصرا فعالا ومنتجا يساهم في الدخل الفردي والقومي .

الإشكالية: إن مشاركة المرأة الحرفية في التنمية بصفة عامة والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة يبقى رهين ظروف المجتمع الذى تعيش فيه وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية والثقافية والاقتصادية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور، ولذا فإنه لا يمكن مناقشة مشاركة المرأة الحرفية في عملية التنمية الاجتماعية بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع.

فليس هناك شك أن المرأة الحرفية جزء لا يتجزأ من القوى الاجتماعية فضلا عن أنها تمثل عنصرا أساسيا من عناصر القوى المستهدفة من قبل السياسات التنموية، كما يعتبر وضع المرأة الحرفية مقياسا حقيقيا للوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الذي تعيش فيه وهي تؤثر عليه وتتأثر به، فالنساء لسنا شريحة أو فئة متجانسة وإنما يندرجن ضمن فئات تختلف باختلاف الانتماء الطبقي والوضع الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك تبعا للظروف البيئية من حولهن وما إذا كانت ريفية أو حضرية، كذلك للثقافات الموروثة دورها الفعال في وضع المرأة الحرفية وبالتالي تختلف أدوارها واحتياجاتها ومواقعها من السياسات التنموية.

ورغم الأشواط الكبيرة والرائعة التي تحققت للمرأة الحرفية، فإنه لا يزال هناك العديد من المعوقات والصعوبات الى تحول دون تفعيل مشاركة حقيقية للنساء الحرفيات في الجزائر، بحيث لم يصبح الحديث عن تفعيل مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية تقليدا للعالم الأوروبي، وإنما هو ضرورة ملحة يجب أن تتعامل معها مختلف المؤسسات من حكومة واعلام ومؤسسات المجتمع المدني فلا تزال مشاركة المرأة الحرفية في عملية التنمية داخل المجتمع تسير ببطيء ، ومازالت تعيش صعوبات كبيرة لتصل إلى المشاركة الحقيقية والفعلية في صنع القرار، وهذه المشاركة هي التي ستكفل لباقي نساء الوطن الحصول على حقوقهن لأن هناك من يطالب بها ويبحث عنها، ولكي نتعرف على أبعاد الدور الذي تقوم به المرأة الحرفية في دعم سياسة التنمية بالمجتمع نطرح التساؤل التالي: ما هو واقع مساهمة المرأة الحرفية الجزائرية في التنمية الاجتماعية ؟

أهمية الدراسة: لقد حظي موضوع مشاركة المرأة الحرفية في التنمية الاجتماعية باهتمام الكثير من الدارسين والباحثين الاجتماعيين باعتباره من الموضوعات الشائكة والبالغة التعقيد، نظراً لكثرة وجهات النظر والآراء المتعددة بشأنه وهو ما تتبناه معظم الدول المعاصرة، ولهذا يظل هذا المجال بحاجة للدراسة والتعمق حيث تكمن أهمية الدراسة التي بين أيدينا في معالجة عنصر حساس في المجتمع ألا وهو المرأة الحرفية والتي نحاول دراستها ليس كعنصر منفرد وانما داخل المجتمع، و محاولة وضع تصور لتفعيل مشاركتها في التنمية الاجتماعية ووسائل تعزيز ذلك، كما تسعى هذه الدراسة إلى كشف اهم العراقيل والتحديات التي تعيق مسار المرأة الحرفية في تنمية قدراتها ومشاركتها في جميع جوانب الحياة، و محاولة الوصول إلى الآليات الكفيلة بتجاوز المرأة الحرفية للتحديات التي تواجهها وتعزيز مشاركتها في التنمية الاجتماعية .

وللإجابة على التساؤل الذي تطرحه هذه الورقة التي سنقدمها، قسمنا دراستنا إلى المحاول التالية:

أولا– الإطار المفاهيمي للدراسة.

ثانيا– المداخل التنموية لدور المرأة ومكانتها في المجتمع الجزائري.

ثالثا– التحديات التي تعيق المرأة.

رابعا– العمل الجمعوي وأنشطة المرأة الحرفية فيه – جمعية الثقافة والصناعات التقليدية نموذجا–

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة:

1– مفهوم الدور: هو رباط اجتماعي يحدد توقعات والتزامات تقترن مع المواقع الاجتماعية، والدور هو وحدة تساهم في بناء المؤسسات الاجتماعية، والدور يحدد السلوك بشكل رئيسي[i].

و الدور الاجتماعي هو المتوقع من وضع اجتماعي محدد، أما الوضع فهو الاسم الذي يطلق على دور اجتماعي معين أو الوسيلة المستخدمة في تحديده، وقد عرفت د. نادية جمال الدين أن الدور" هو مجموعة من الصفات

والتوقعات المحددة اجتماعيا والمرتبطة بمكانة معينة، والدور له أهمية اجتماعية لأنه يوضح أنشطة الأفراد محكومة اجتماعيا، وتتبع نماذج سلوكية محددة [ii].

فالمرأة في أسرتها تشغل مكانة معينة ويتوقع منها القيام بمجموعة من الأنماط السلوكية تمثل الدور المطلوب منها، وبالنسبة للمرأة فالدور المعياري لها كامرأة وزوجة وأم أي الدور الذي يتوقع منها المجتمع وينتظر منها القيام به، يتفق اتفاقا مع دورها الفعلي إن لم يتطابق معه.

2- مفهوم المرأة: لغة: من غير لفظها: مؤنث الرجل[iii]، **و**هي ذلك الكائن اللطيف، الذي يتحد مع الرجل في أصل الخلقة و يختلف معه في البنية الفسيولوجية، كما جاء في الآية القرآنية« و ليس الذكر كالأنثى » أي في البناء الفسيولوجي و بالتالي في المهام التي تسند للكل[iv].

3- المرأة الحرفية: قبل الحديث عن المرأة الحرفية، لابد لنا أن نشير إلى مفهوم الحرفة، ففي معجم المعاني عربي عربي، يعرف الحرفة لغة على أنها جمع حرفات، وحرف وهي المهنة، الصنعة، ووسيلة الكسب من زراعة وصناعة وتجارة وغيرها[v]، أما **اصطلاحا:** فالحرفة تطلق على العمل الذي يؤديه الإنسان ليحقق به دخلا، أو المهنة التي يزاولها ليكسب منها عيشه، أو ليرضي بها ميوله وهوايته أو لينفذ أوامر ألزمته بهذا النشاط الإنساني أو ذاك، وتندرج الحرفة عند العرب في جملة الصنائع التي عرفوها في تراثهم وحضارتهم[vi].

أما الحرفي: حسب المادة 3 من القانون 82/12 هو كل شخص تتوفر فيه المؤهلات المهنية المطلوبة ويكون مالكا أو مستأجرا لأداة العمل ، ويمارس نشاط بغرض الإنتاج والتحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداة الخدمات وتتولى بنفسه إدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته[vii].

وعليه فالمرأة الحرفية هي المرأة التي تقوم بالأنشطة التي تكون منتجاتها ذات محتوى إبداعي، وتتطلب مهارات وتقنيات ، تكون ذات طابع تقليدي ويطغى عليها العمل اليدوي وتمارس بصفة دائمة ، وتشمل عدة مجالات مثل الخياطة الحلاقة، الرسم، الطرز،...إلخ، حيث يصنف هذا النوع من النشاط إلى قطاع الصناعات التقليدية والحرف.

4- تفعيل دور المرأة: يعني تنمية قدراتها المادية والثقافية، والارتقاء بمستوى تحصيلها العلمي النظري والتطبيقي، وإعدادها إعدادا مهنيا وتوفير العمل لها والخدمات الصحية، والخدمات المساعدة الأخرى التي تخفف عنها الأعباء المنزلية، ورفع معنوياتها وتوعيتها بأهميتها وأهمية مشاركتها في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار، وتغيير النظرة التقليدية للمجتمع نحوها، والتخلص من العادات والتقاليد الاجتماعية التي تعمق دونية المرأة، ونشر ثقافة العدالة والمساواة بين الجنسين[viii].

5– التنمية الاجتماعية: التنمية بصفة عامة كما جاء في تقرير البيئة للأمم المتحدة أنها تعني تلك الجهود المبذولة من قبل المواطنين والحكومة في سبيل تحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[ix]، فالتنمية هي عملية تغيير مقصود ومخطط ولذا فهي تتم تبعا لسياسة معينة من خلال فرض نظام اجتماعي أو اقتصادي جديد، ولذا تتضمن التنمية عددا من العمليات المنفصلة والمتكاملة في نفس الوقت فهي تتناول كل نسق من أنساق البناء الاجتماعي .

أما التنمية الاجتماعية فهي أحد الجوانب المهمة في التنمية الشاملة، وهي تعني " عملية تغيير حضاري تتناول آفاقا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان، وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه، ورفع مستواه الثقافي والصحي، والفكري، والروحي، وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة، ومن أجل خدمة أهداف التنمية " [x].

وفي السياق نفسه يشير أحمد زكي بدوي إلى أن التنمية الاجتماعية هي " تلك الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي"[xi].

ثانيا– المداخل التنموية لتفعيل دور المرأة، أدوارها، ومكانتها في الجزائر:

أصبح اهتمام العالم اليوم يتجه نحو إبراز دور المرأة خاصة في وقتنا الحالي، حيث برزت عدة مداخل ركزت على وضع المرأة في السياق التنموي نذكر منها[xii]:

1–1– مدخل المرأة في التنمية: يركز على الدور الإنتاجي للمرأة من خلال توجيه مشروعات لمواجهة مشاكلها ومكافحة التهميش والفقر، ويلاحظ على هذه المشروعات أنها تقليدية من شأنها تعزيز تقسيم العمل النوعي،.

1–2– مدخل المرأة والتنمية: يتجه إلى الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية للمرأة وتطوير مهاراتها للعمل في كل المجالات، ولعل من سلبيات هذا المدخل ظهور صراع الأدوار كمحصلة للقيام بأدوار متعددة في آن واحد، وعدم قدرتها على الانتفاع من ثمار عملها.

1–3– مدخل النوع الاجتماعي والتنمية: يؤكد هذا المدخل على مفهوم المساواة النوعية في الحصول على الموارد الإنتاجية وعلى الرغم من وجود مشكلة عدم المساواة بين الجنسين.

1–4– مدخل تمكين المرأة: ويرتبط **مدخل** تمكين المرأة الذي ظهر على يد عدد من مفكري دول العالم الثالث من النساء المنتميات إلى مجموعة Development Alternatives with Woman for New DAWN Era والتي تعني تنمية بمشاركة المرأة من اجل عصر جديد ، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن الأبعاد المجتمعية المتمثلة في العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تعمل على قهر واستغلال

المرأة ترتبط بعوامل محلية وإقليمية ودولية تعمل على تكريس النظرة الدونية للمرأة وعدم قدرتها على المشاركة الفاعلة في التنمية.

وعليه ظهر اتجاه عالمي لتمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية والسياسية، ومن نصيبها العادل من ثروات المجتمع المادية واللامادي، وترتب على ذلك أن تصبح أجندة المرأة واحدة من أهم حركات النظام العالمي، وتضمن مفهوم التنمية اضافة إلى المعايير الكمية الاقتصادية معايير اجتماعية قيمية كقياس مستوى الحريات العامة ، ودرجة المشاركة السياسية المتاحة والوصول إلى مراكز اتخاذ القرار[xiii].

1-5- المدخل التقليدي: الذي يقوم على أساس التحيز للمرأة والدفاع عن كيانها واعتبار عملها وإسهامها المجتمعي تعبيرا عن نبذ مواقف التبعية للرجل.

1-6- المدخل الثقافي: الذي يربط بين المرأة والبنيان أو الإطار الثقافي الذي تعيش فيه والذي يؤثر على تباين أدوارها في المجتمع.

1-7- المدخل الديمغرافي: ويتناول قضية المرأة من منظور الحجم الامثل للسكان وحجم الأسرة.

1-8- المدخل الاقتصادي: ويؤكد على الدور الذي يمكن أن تلعبه قوة العمل النسائي في الاقتصاد العام وتحديد الأعمال التي ينبغي على المرأة القيام بها والنتائج .

1-9- مدخل التبعية: ويفسر عملية تبعية الدول المتخلفة أو النامية للدول المتقدمة وهو يحرض على ابقاء دور المرأة كقوة احتياطية يستعان بها عند الحاجة أي تبعية المرأة للرجل.

1-10- مدخل التحديث: ويؤكد على تغير أدوار المرأة في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع ككل مع إظهار الأدوار الجديدة للمرأة وانعكاساتها على مكانتها في المجتمع.

1-11- المدخل التربوي: ويؤكد على تنمية دور المرأة يعتمد على تنمية معارفها ومهاراتها ومقدراتها من خلال عمليات التربية والتعليم والتدريب.

1-21- المدخل التكاملي الشامل: وينظر إلى دور المرأة ومكانتها والعوامل المؤثرة على ذلك فهو ينسق بين المداخل الاقتصادية والتنظيمية والتربوية ويربط أوضاع المرأة بدرجة تقدم المجتمع [xiv].

2- مجالات أدوار المرأة :

يقوم دور المرأة في الحياة على أمرين حيث يتصل أحدهما بحياتها الخاصة في المنزل والثاني بحياتها العامة في المجتمع فإلى جانب أنها أم وزوجة فهي رفيقة الرجل في رحلة الحياة وساعده الأيمن في شؤونه وأعماله.

2-1- دور المرأة في الحياة الخاصة: تعتبر وظيفة المرأة الرئيسية ربة بيت من أكثر الوظائف انتشارا رغم عدم تحديد حجمها في النشاط الاقتصادي، وللمرأة في الوسط الاجتماعي عدة ألقاب منها المديرة المعلمة، المفتشة، الجوندارم ، رئيسة المخزن، الكونترول...الخ، فعليه ما هي هذه الأدوار في حياتها الخاصة؟

- دور المرأة الأسري: رغم أن الإسلام تناول دور المرأة والرجل فجعلها شريكة الرجل لا تفاضل بينهما إلا بما تكسبه كل نفس منهما من خلال العمل الصالح والخصال الطيبة، إلا أن مهمتها الأولى التي تقوم بها ولوحدها دون مشاطرتها مع أحد هي ربة البيت سواء زوجة أو أم، فالبيت عالم المرأة ومملكتها الخاصة، وهي بما امتازت به من الخصائص الأقدر على القيام بهذه المهمة العظيمة، ولا يقتصر دورها في البيت على ما فيه فقط بل إعداد وتربية النشأ أيضا، لأنه بكل بساطة أول قسم من أقسام المدرسة التي يتخرج منها رجال ونساء المستقبل، زيادة على هذه الوظائف فهي مسؤولة على إدارة شؤون البيت من غسل وطهي وتنظيف ...الخ من الأعمال المنزلية.

2-2- دور المرأة في الحياة العامة: للمرأة أدوار مهمة داخل المجتمع لا يمكننا تجاهلها لأنها لو لم تكن فاعلة وفعالة فيه إلا ولها بصمة تتركها في شتى المجالات ومنها[xv]:

أ- الدور الاجتماعي: وهي الأنشطة التي تقوم بها المرأة في إطار أسرتها وخاصة في ما يتعلق بتربية أبنائها وعلاقة أسرتها بباقي الأسر الأخرى خلال عملية نشاطها اليومي والاجتماعي، فالدور الاجتماعي نحصره هنا في دور المرأة في الحياة الخاصة أي دورها الأسري، ضف إلى ذلك بعض الأدوار الاخرى كالرعاية مثلا في كل الجوانب الصحية، التعليمية، التثقيفية، وحتى ترسيخ المعايير الاجتماعية ونقلها من جيل لآخر، أيضا دورها الديني في نشر دينها وتعميمه على افراد أسرتها، وكذا دورها الفعال الذي تلعبه داخل أسرتها وبيئتها ألا وهو المصلحة الاجتماعية المتضامنة في شتى المواقف الاجتماعية.

ب- الدور الثقافي: هو قدرة المرأة على تقييم ما تتلقاه من معارف ومعلومات من وسائل الإعلام المختلفة بما يدعم دورها في معايشة قضايا العصر والانفتاح على العالم الخارجي، ويلعب التعليم دورا هاما في هذا المجال حيث أنه كلما نالت المرأة قسطا أكبر من التعليم كلما كانت أكثر فهما وإدراكا للإيحاءات والتأثيرات التي قد ينقلها الاتصال بالعالم الخارجي، كما تعتبر العامل الرئيسي لترسيخ الثقافة المحلية والتراث الثقافي وهوية المجتمع في الأجيال الصاعدة.

ج- الدور الاقتصادي: وهو كل نشاط تؤديه المرأة داخل أو خارج المنزل بهدف إشباع احتياجات الأسرة أو المجتمع من خلال تحقيق فائدة اقتصادية، بمعنى أن هذا النشاط له قيمة اقتصادية يمكن قياسها وتقديرها فمثلا قيام المرأة بعملية غسل الملابس وكيها يعتبر عمل اقتصادي لأنها توفر ذلك دون أخذها إلى مغسلة خاصة، أو طهي الطعام على سبيل المثال فهي لا تقوم بالعمل فحسب وانما الادخار أيضا.

د- الدور السياسي: وهو الأنشطة التي تقوم بها المرأة وتتمثل في ممارستها لحقوقها السياسية والمدنية مثل حق الانتخاب والتصويت، الترشح للمجالس الشعبية والنيابية، المشاركة في النقابات، والتنظيمات النسائية، وحرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون.

3- مكانة المرأة في المجتمع الجزائري:

إن الحديث عن المرأة الجزائرية خاصة هو الحديث عن نصف المجتمع، قد يبدو هذا الكلام بديهيا، بل قد يبدو أيضامن قبيل اجترار ما تعاهد عليه المتكلمون في موضوع المرأة لكن علينا سياقته علميا وبالغة الأرقام، وعدد النساء فيه هو15.761.000 امرأة أي بنسبة 49,99%، ومعنى هذا أن معدل المرأة في المجتمع الجزائري تساوي 49,5% أي أن المسلمة به نصف المجتمع هو المرأة حقيقة[xvi].

وبدخول المرأة الجزائرية الثورة التحريرية بصورة عفوية، برهنت على أهمية دورها في المجتمع فالجزائر اليوم في ثمار الحرب التحريرية ومحرك الثورة لن تقبل أبدا بوجود ثنائية المواطنة، ومن المستحيل أن يتغير مجتمع ما دون أن تتغير معه وضعية المرأة نحو التقدم مع احترام القيم الأخلاقية وإذا كان تحرر المرأة ضرورة حيوية في وقتنا الحاضر فإن ذلك لا يهم الجزائر لوحدها، ومن الإنصاف أن نعتبر الحلول العادلة لقضايا المرأة حافلا بالنسبة للإنسانية قاطبة.

ولقد تحسنت الظروف الموضوعية للمرأة الجزائرية بشكل هائل، فنالت حقوقها في الانتخاب والتعليم والتكوين المهني والعمل...إلخ ، لكن على الشعوب تطبيق كافة القوانين بعقيدة راسخة وشعور فياض لضمان المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة وقد أكد ذلك ميثاق الجزائر أن المساواة يجب أن تدخل ضمن إطار الوقائع الملموسة، كما يجب على المرأة أن تدخل المعترك السياسي بكل نشاط وحزم لتجسيد المعنى الاشتراكي، ثم عليها أن تبدل جهدها لخدمة البلاد وتشييد صرحها الاقتصادي، وبهذا تكون قد ضمنت سبيل رقيها الحقيقي.

وهذا ما جعل الحكومة الجزائرية تتخذ سلسلة من الإجراءات قصد ضمان حقوق المرأة وتدعيم رقيها، فأنشأت مدارس التكوين المهني النسوي وسهلت بعدد من الوسائل مهمة دخول المرأة في ميدان العمل، فمنذ فجر الاستقلال تسللت المرأة الجزائرية بشكل كبير إلى الحياة العملية وتسلقت إلى عدد من المناصب الإدارية، وبرهنت بشجاعة نادرة على قدرتها وكفاءتها، و لقد سمح تحرر المرأة الجزائرية الذي تبناه المشرع و نادى به ميثاق الجزائر وأكدته الدولة إلى أغلب النساء بالتفتح على شخصيتها الأصلية فشاركت بكل عز وثقة في المعترك الاقتصادي والسياسي للبلد، وأدى ذلك للازدهار وتحقيق حياة أفضل.

كما أنه للمرأة الجزائرية منظمتها الخاصة هي" **الاتحاد الوطني لنساء الجزائريات**" وكان أول انعقاد لمؤتمرها في 19إلى 23 نوفمبر 196، من أجل وضع برنامج شامل لتحديد طرق العمل وتهيئة نشاط أعمال المرأة ودراسة

مشاكلها والتعرف على أحوالها وأوضاعها بطريقة شاملة للمشاركة في نشاط الحياة السياسية والاجتماعية التي تعنى بمصير الأمة.

فهذه المساواة بين الرجل والمرأة السياسية في الحقوق السياسية، تفرض على المرأة الجزائرية مسؤولية عامة ومشاركة دائبة في كافة القطاعات الحية التي تضمن استمرار سير البلاد إلى الأمام.

إن التركيز على السنوات العشر الأخيرة، هو من منطلق كون الفترة– لا يمكن لأحد إنكار هذه الحقيقة –هي فترة التحولات الاستراتيجية العميقة التي تعيد صياغة المجتمع الجزائري على جميع الأصعدة، فهذه الفترة فترة البناء المؤسساتي والإصلاح الشامل جعلت المرأة تتقاسم و الرجل حظها من الحياة في التعليم ،العمل ،الإنتاج ،الاستثمار، الخدمة والإبداع وحتى دوائر القرار ودواليب الدولة.

ثالثا: التحديات التي تواجه المرأة الحرفية وآليات تفعيل مشاركتها في التنمية الاجتماعية :

1– التحديات التي تعيق مشاركة المرأة الحرفية: يتطلب إدماج المرأة في عملية الإنتاج توفير الظروف المناسبة، ومعالجة مختلف العوائق التي تقف حائلاً أمام تفعيل دورها في عملية التنمية الاجتماعية ومن هذه التحديات ما يأتي:

أ– التحديات الاجتماعية والثقافية: تؤثر جملة القيم والعادات والمفاهيم الاجتماعية السائدة في مجتمع ما في مدى مساهمة المرأة في عملية التنمية الاجتماعية[xvii]، حيث تمثل العادات والتقاليد والنظرة السلبية تجاه المرأة أحد العوامل التي تعيق من مشاركتها في التنمية، حيث اقتصر النظر إلى دور المرأة في المنزل إلى حرمانها من المشاركة في نواحي الحياة المختلفة ومنها ممارسة العمل والمشاركة في الشؤون السياسية والاجتماعية، وهو الأمر الذي ينبغي معه تغيير هذه العادات والنظرة السلبية المشوهة للمرأة من خلال بيان أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية بجانب الرجل وذلك بعقد الندوات وورش العمل وإصدار المطبوعات واستخدام وسائل الإعلام المؤثرة.... الخ.

– كماأن النظرة المجتمعية التي تتسم بالتخلف للمرأة بصفة عامة والمتحررة من الأمية بصفة خاصة حيث عكست العديد من نتائج الدراسات أن المرأة المتحررة من الأمية كثيرا ما تشعر بالدونية والسخرية حيث تذهب لفصول محو الأمية، اضافة إلى طبيعة تقسيم الأدوار التي أولت للمرأة مهمة البيت في المقام الأول وتكريس دورها كربة بيت، وكذلك الوضع الاجتماعي الذي مازال يرفض تقبل تمثيل المرأة للرجل أو رئاستها له[xviii].

– كما تسهم الثقافة التقليدية السائدة في بعض المجتمعات العربية في زيادة الضغط على المرأة، فهذه الثقافة تميز بينها وبين الرجل في التعامل، وتضعها في مرتبة أدنى من مرتبة الرجل، فعلى الرغم من أن موقع المرأة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني في المجتمع تعرض لتغيرات إيجابية مهمة، مازالت هذه الثقافة تؤدي دوراً سلبياً

إزاء المرأة، وهذا يشكل سبباً من أسباب تدني مشاركتها في حياة المجتمع العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ويخفض من نسبة تمثيلها في مواقع المسؤولية والقرار[xix].

ب– التحديات الأسرية: تعتبر المشكلات الأسرية من أخطر المشاكل التي تعاني منها المرأة، فعملها لساعات طويلة يخل بواجباتها الأسرية الملقاة على عاتقها فمن بينيا نذكر:

تناقض الواجبات المنزلية والمهنية: فالمرأة التي تعمل ليست فقط ملزمة بواجبات أسرية بل ووظيفية أيضا وهذا ما يجعل تعرض الواجبين ما يؤدي إلى فقدانها التركيز على الجانبين تربية الأطفال تعاني المرأة التي تعمل من الإهمال لأطفالها فعملها لساعات طويلة يعرض الأطفال إلى الإهمال وسوء التربية والتنشئة ...إلخ.

تأزم الحياة الزوجية: ناقض الواجبات تربية الأطفال، الإرهاق، فقدان التركيز، الملل التعب، كلها أسباب تؤدي إلى عدم قدرة المرأة على تقديم العناية الكاملة والمطلوبة لزوج و الأطفال مما يؤدي إلى تأزم الحياة الزوجية.

المجتمع الذكوري: في المجتمعات الطبقية يصعب تحرير المرأة بسبب نظام الملكية وعلاقات السيطرة والاستغلال في المجتمع وفي مؤسساته ونظمه، والنظام الأبوي والطبقي ساعدا على تسلط فئة على أخرى، وتسلط الرجل على المرأة وأدى ذلك إلى توارث الأفراد والجماعات هوياتهم وانتماءاتهم الطبقية والحضارية[xx].

ج– في مجال الإعداد العلمي والتأهيل المهني للمرأة :إن مسألة التمييز بين المرأة والرجل تنعكس سلباً على مسألة تعليم المرأة وقد ينسحب ذلك، أي التمييز وعدم المساواة بين الجنسين على عدد كبير من المسائل المتعلقة بالجنسين، وخاصة القانونية منها، إن التمييز بين المرأة والرجل في التعلم والتعليم يعمق النظرة الدونية للمرأة التي تحول دون مساواتها بالرجل، ويحرمها من أبسط حقوقها، ويعيقها عن القيام بواجباتها في المساهمة في تطوير مجتمعها وتحديثه وتنميته جنباً إلى جنب مع الرجل، وقد بينت دراسة استطلاعية صغيرة "أن أبرز محددات وقيود وصول المرأة إلى فرص التعليم والعمل، ترتبط بسيطرة التمييز في النوع على وعي المرأة نفسها، وهي خضوع المرأة إلى قيم البنية الذكورية المسيطرة، حيث تمركزت نسبة (% 83) من إجابات المرأة غير المتعلمة وذات التعليم المنخفض في العينة في تحديد أسباب عدم متابعة المرأة برغبة الأسرة "هيئة تخطيط الدولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

هذه التحديات بمجملها تجسد مظاهر التمييز و الرجعية لدى مجتمعاتنا حيث نرى أن أعدادا متزايدة من النساء لا يحصلن على التدعيم أو التشجيع لتنمية و توظيف قد ارتهن على قدم المساواة مع الرجال فهناك عوامل ثقافية و اجتماعية تقف عائقا دون حصولهن على قدر متساو من مستويات التعليم و الصحة و فرص العمل و تتظافر أنماط التنشئة الاجتماعية التقليدية و الممارسات التمييزية في العائلة لتعزز استمرار اللامساواة فيما يحتاج مجتمعنا إلى تكاملجميع القدرات لتحقيق التنمية الشاملة بينما يضل نصف هذه الطاقات عرضة للإهمال.

2- آليات تفعيل دور المرأة الحرفية في التنمية الاجتماعية: نظرا لأهمية إقرار حقوق المرأة في دفع عجلة التنمية ، وجب العمل الدؤوب على حماية هذه الحقوق وتفعيلها، و وجب أن تعمل جميع أجهزة الدولة ابتداء من صانعي القرار وجميع المؤسسات التـشريعية والقانونية والتنفيذية والجهات القائمة على دعم ورعاية الأسـرة والمرأة، وفي هذا الإطار يمكن إدراج بعض الاقتراحات لتفعيل دور المرأة كالآتي[xxi]:

- تفعيل مشاركة المرأة الحرفية في العمل النقابي من خلال التثقيف و التوعية و في سن التشريعات و القوانين و تطبيقها مع ترسيخ و إتباع التقاليد الديمقراطية في الهيئات النقابية.

- إدماج منظور المرأة و الرجل في جميع الهيئات الرسمية بشكل يكون آليات وطنية مؤهلة تؤثر على السياسات الحكومية في شأن المرأة .

-إقامة شراكات إقليمية عالمية و إيجاد تكامل إقليمي و عالمي و يتم ذلك من خلال شراكات و تحالفات عالمية تعتمد على المساءلة و المسؤولية المتبادلة ، تقوم من خلالها البلدان الغنية بتخفيف عبء ديون الدول الفقيرة و عقد اتفاقات تجارية عادلة و دعم جهود المجتمعات النامية لاعتماد استراتيجيات إنمائية ملائمة ، و تعزيز العلاقات مع مجتمعات الجنوب مما يؤدي إلي تمكين المرأة من خلال رفع مستواها التعليمي و الصحي و الاقتصادي .

- الإصلاح و تحقيق الديمقراطية على مستوى المجتمع باعتبار أن الديمقراطية و الشراكة المجتمعية دعامة أساسية للتنمية الإنسانية و دعم المبادرات الهادفة إلى الإصلاح السياسي .

- إصلاح التشريعات و إجراء تغييرات في قوانين الأحوال الشخصية موائمة لروح العصر .

- دعم المبادرات الهادفة إلى تعزيز القدرات للتخطيط حول مشاركة النساء على مختلف الأصعدة و بالذات في مجال التكنولوجيا ودعم الأنشطة الحرفية والتقليدية.

- دعم المنظمات و الشبكات العاملة في مجال المرأة لدراسة الاحتياجات و العمل على التأثير على صانعي القرارات و حشد الموارد.

- التحالف أي الإقرار بالغير و احترام استقلاليته و عدم احتوائه كآلية لتعظيم المصالح المشتركة.

- وضع سياسات اجتماعية اقتصادية تحقق العدالة الاجتماعية و تؤسس من خلال شراكة بين القطاع العام و المجتمع المدني و يكون للقطاع الخاص دور اكبر من حيث المسؤولية .

- عقد شراكة مع المجتمع المدني و تفعيل دوره في عملية التنمية الإجتماعية، و تشجيع إنشاء مؤسسات عامة و فاعلة قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي و العشرين .

- تمكين المرأة للتعامل الواعي مع ظاهرة العولمة و التوسع في إنشاء مراكز للتدريب المهني و التقني للنساء.

رابعا: العمل الجمعوي وأنشطة المرأة الحرفية فيه – جمعية الثقافة والصناعات التقليدية نموذجا–

1–المرأة والعمل الجمعوي:

لا ينكر أحد مكانة المرأة في المجتمع و أهمية الدور الذي تقوم به فهي تمثل نصف المجتمع و أكثر، إذ تساهم في العديد من الأنشطة و الفعاليات بصور مختلفة وعليه اتخذت العمل الجمعوي كنهج يهدف إلى إثبات دورها في تنمية المجتمع واحتشد العمل الجمعوي للمرأة في الجمعيات التالية: [xxii]

أ– الجمعيات الخيرية النسوية: والتي تعد أكثر أصناف الجمعيات النسوية انتشارا، وقد تكون هذه الجمعيات مختلطة تكون النساء طرفا فيها، كما قد كون نسوية بحتة، وينصب عمل هذه الجمعيات على محاولة التكفل بمخلفات التحول الاقتصادي كالفقر و انهيار مستوى المعيشة بتوزيع الإعانات على المعوزين من أكل و ألبسة، و احتياجات طبية..، وهذا النمط من النشاط هو محاولة التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية دون طرح حلول لها أو القضاء على الفقر الذي يعانون منه (رغم أهمية العمل الجمعوي).

ب– الجمعيات أو الهيئات التابعة للأحزاب: وهو النوع الآخر من الجمعيات ألا وهي تلك التابعة للأحزاب التي تسعى من حلالها إلى التغلغل داخل المجتمع، واستقطاب عدد أكبر من المناصرين، حيث تتحرك البعض من هذه الجمعيات بدعم من الأحزاب، والبعض الآخر قد أعطيت له الحرية الكاملة في التحرك خارج الإطار السياسي.

ج–الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة: مثل لجنة المرأة في نقابة المحامين أو الأطباء، ولجنة المرأة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان...

د– وثمة نوع رابع من التنظيمات النسوية يعرف بالنوادي النسوية: فضلا عن ذلك هناك تنظيمات لا تندرج تحت أي من التصنيفات السابقة، وإنما هي مستقلة عن الحكومة والنقابات المهنية و الأحزاب مثل جمعية تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة و جمعية صحة النساء في ولاية تيزي وزو، والتجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات، و قد تشكلت المنظمة المنظمة الأولى عام 1985م و هي جمعية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، بمناسبة تنظيم المعارضة النسائية لقانون الأسرة الذي لا يجيز المساواة بين المرأة و الرجل، و ينتهك حقوق النساء، و هي أول منظمة نسوية علمانية مستقلة.

2– أنشطة وفعاليات الجمعيات النسائية: تعتبر الجمعيات النسوية من أهم المؤسسات الاجتماعية التي لها الدور الكبير والهام في المجتمعات فهي عبارة عن مؤسسات اجتماعية ثقافية تطوعية تسعى إلى النهوض بالمرأة في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية، حيث تهدف إلى رفع مستوى المرأة في المجالات الاجتماعية والثقافية وغير ذلك من المجالات المختلفة، إضافة إلى نشر الوعي الاجتماعي والثقافي بين الأسر ومختلف الجماعات، فهي مجالات جماعية

مفتوحة تعمل من أجل المساواة بين النساء والرجال في جميع مجالات الحياة حيث مشاركة النساء فيها أمر أساسي، ليتمكن من الدفاع عن حقوقهن بشكل أفضل، وإبراز أنشطتهن وفاعليتهن عن طريق هذه الجمعيات التي من خلالها يتم تقديم الخدمات الاجتماعية والتوجيه إلى سبل الحياة، بالإضافة إلى المساعدات التي تقدم في هذا المجال، مع العمل على تعليم المرأة بعض الصناعات والحرف اليدوية لمساعدتها على المعيشة وإقامة مشاريع خيرية تديرها هذه الجمعيات، مع إعطاء التوجيه والإرشاد للمرأة بما يحقق السعادة الأسرية المطلوبة، وذلك عن طريق برامج التوعية والندوات والمحاضرات. وهذا ما يؤذي إلى النهوض بالمجتمعات على أسس اجتماعية صحية، وتكثيف جهود الجماعات المتنوعة في مختلف المجالات لمقابلة احتياجات هذه المجتمعات، مع العمل على تنمية التقاليد القائمة على الفضيلة والنابعة من تاريخ المجتمع وقيمه ومبادئه المستمدة من الدين الإسلامي ومحاربة التأثيرات المعوقة لنمو وتقدم المجتمع. و في ما يلي إشارة إلى أهم النشاطات التي تعتمدها الجمعيات[xxiii]:

أ- محو الأمية وتعليم الكبار: تقوم بعض الجمعيات بجهود في هذا المجال فسدت بذلك النقص الموجود وعوضت غياب المؤسسات الرسمية، حيث ركزت معظم الجمعيات نشاطاتها في القرى التي لم تصلها الخدمات بشكل كاف، حيث كانت توجد فتيات صغيرات حرمن من التعليم بسبب أوضاعهن الأسرية، و نالت الجمعيات احترام قطاع نسائي واسع و وضعت أقدامها على الطريق الصحيح لتوسيع قاعدتها والارتباط بالقطاعات النسائية الواسعة على مستوى القاعدة و استطاعت بذلك كير جدار العزلة و التأخر المفروضين على المرأة في الريف وذلك بخلق نواة للعمل النسائي في بعض القرى والأرياف.

ب- التوعية الأسرية: تشكل برامج التوعية الأسرية جزءا هاما من الفعاليات التي تهدف إلى نشر الوعي الاجتماعي بين النساء، و تتضمن هذه البرامج مواضيع مختلفة منها تنظيم الأسرة و المباعدة بين الولادات، إلى جانب توعية المرأة بحقوقها. و يؤخذ على هذه البرامج أنها تركز على المرأة فقط فحتى الوقت الحاضر ترى الجمعيات نفسها عاجزة عن الوصول إلى الرجل على الرغم من الدور الذي يلعبه في تقرير مصير الأسرة بصفته صاحب القرار النهائي في كثير من الأمور الأسرية، و تقدم هذه الخدمات في المدار و مراكز محو الأمية و تعليم الكبار للنساء.

ج- التدريب الحرفي للنساء: إن تدريب النساء ومساعدتهن على الدخول في سوق العمل يؤدي إلى ارتفاع مكانة المرأة وتحسين وضعيتها في الأسرة و بالتالي في المجتمع، و لتحقيق هذا الهدف افتتحت الجمعيات النسائية مراكزا لتدريب الفتيات على مهارات معينة أهمها: تصفيف الشعر الطبخ، الخياطة والتطريز، إلا أن التدريب المهني يتركز على الحرفة نفسها ولا يتعداها لإكساب المتدربات المهارات اللازمة لتهيئتهن لدخول سوق العمل أو

إعطائهن المهارات التي تمكنهن من إنشاء و إدارة المشاريع الفردية أو التعاونية الصغيرة، كما أن الجمعيات لم تحاول تمهيد السبل لحصول المتدربات علة القروض المسيرة.

د– الأنشطة الثقافية: تقوم اللجنة الثقافية الخاصة بالجمعية بدور أساسي في تفعيل أهداف و غايات الجمعية وخاصة فيما يتعلق بنشر الوعي الثقافي والاجتماعي وذلك بإقامة ندوات ومحاضرات توعوية حول الأمومة والطفولة، و برامج لتحسين المستوى التعليمي للنساء، و دعم ذوي الاحتياجات الخاصة ومساعدتهم، كذلك تقديم دورات مجانية في مجال تطوير العلاقات الأسرية والتعامل مع المراهقين

3– دور جمعية "الفردوس للثقافة والصناعات التقليدية" في تفعيل مشاركة المرأة:

3–1– التعريف بالجمعية: فهي جمعية ثقافية يشترك المؤسسون والمنخرطون في تسخير معارفهم ووسائلهم بصفة تطوعية ولغرض غير مربح من أجل ترقية نشاطها وتشجيعه في إطار الصالح العام، دون مخالفة الثوابت والقيم الوطنية تأسست الجمعية في 27 سبتمبر 2015، الكائنة ب 5 نهج شطاب علال(طريق المقبرة المركزية) بقسنطينة، تتمتع الجمعية بالشخصية المعنوية والأهلية القانونية وهي تمارس نشاطاتها على مستوى الولاية، تضم الجمعية أعضاء ومتربصات من كل شرائح المجتمع أطباء، أساتذة، محامين، طلبة، وماكثات بالبيوت، كما يسمح للجمعية بإصدار ونشر نشريات ومجلات ووثائق إعلامية، ومطويات لها علاقة بأهدافها[xxiv].

3–2– أهداف الجمعية في تفعيل دور المرأة الحرفية : تهدف الجمعية إلى تصحيح الصورة التي يحملها المجتمع عن المرأة وعملها في مختلف المجالات الحياة، وإبراز مكانتها في المجتمع من خلال تجسيد الأهداف التالية:

– خلق فضاء خاص بالمرأة يكون متنفسا لها ويبعدها عن الضغوطات اليومية للحياة.

– ادماج المرأة وتوعيتها بصفة عامة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وصحيا، خاصة المرأة المسؤولة التي تعيل أسرها .

– تشجيع المرأة على اكتساب الثقة في نفسها وتنمية قدراتها ومواهبها واستغلالها في إحياء التراث الثقافي لوطنها والذي من شأنه أن يصبح موردا مالي لها.

– تهدف الجمعية إلى الحفاظ على الفنون والحرف المهددة بالزوال، وهذا نظرا للتقدم و التطور التي دفعت بالمجتمع الجزائري إلى التخلي عن عاداته وتراثه التقليدي، فللمرأة دور كبير في اعادة إحياء القيم والعادات التي تخلا عنها مجتمعنا والتي من شأنها الحفاظ على تماسك المجتمع.

– تنظيم التظاهرات الثقافية على المستوى المحلي والولائي والوطني وحتى العالمي، للترويج للثقافة الجزائرية وتشجيع السياحة بالبلد.

– توفير مناصب شغل بإدماج الأساتذة المدرسين على اختلاف تخصصاتهم بالجمعية، والذي من شأنه المساهمة في التقليل من البطالة.

– المساهمة بتوعية المرأة بحقوقها وواجباتها(كأم، امرأة، منتجة، ومواطنة مشاركة في عملية التنمية).

– تعمل الجمعية غلى إزالة الفوارق بين شرائح المجتمع وغرس قيم التعايش وهذا من خلال دمج فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في عملية التعليم ومساعدتهم على الاندماج داخل المجتمع.

– تسعى الجمعية للبحث عن فرص العمل للمتربصات بالجمعية، والاعتماد على أنفسهن وخلق مشاريع تذر عليهن مداخيل.

– تقديم المساعدة للأرامل والأيتام من خلال التواصل مع جهات تتكفل بهن.

3–3– الأنشطة التي تهتم بها الجمعية: تقوم الجمعية بإجراء دورات تعليمية خلال السنة، حيث تشمل الدورات الاختصاصات التالية:– الحلاقة والتجميل.– الخياطة والتفصيل.– الطرز بالآلة والمبرمجة(programé) .

–الفتلة التقليدية وبالآلة المبرمجة.– الأفرشة والستائر.– الأشغال اليدوية (الكروشي، الحياكة، الكريات السحرية).

– الطبخ التقليدي والعصري.– الحلويات التقليدية والعصرية والمرطبات.–تقطير ماء الزهر والورد ، وتحضير الجوزية (حصة واحدة) – إعلام آلي، الرسم على(الزجاج والقماش، المرآة).

3–4– النتائج التي حققتها الجمعية على أرض الواقع: إن المبادئ التي تبنتها الجمعية في عملها ساعدها على تحقيق نتائج ملموسة، وأصبحت تنشط على المستوى الوطني، ومن بين النتائج المحققة:

– تبني أفكار جديدة من أجل تطوير نشاط الجمعية وتحسينها على فترات متفاوتة، فانطلاقتها في العمل لم تكن سهلة، إلا أنها استطاعت أن تثبت وجودها رغم التحديات التي تواجهها.

– تقديم مساعدات اجتماعية لبعض الحالات الصعبة التي تعيشها المترباصات من ناحية التكوين والإدماج في عالم الشغل حيث أصبحت الجمعية تتلقى طلبيات في كل المجالات السالفة الذكر ما مكن المتخرجات من توفير هذه الطلبيات وأصبح لهم زبائن تقصدهم.

– الجمعية اصبحت فضاء للمرأة حيث تتلاقى النساء ويتبادلن خبراتهم وتجارهن في الحياة الأسرية والمهنية ويتناصحن فيما بينهن.

– تمكنت الجمعية من إقامة معارض روجت فيه لنشاطاتها، وتحدت مؤسسات رائدة حقق لها شهرة ومكسبا ماديا ومعنويا.

– تجهيز الجمعية بآلات حديثة ومتطورة لضمان التعليم الأفضل للمتربصات.

– إحياء التراث والحرف التقليدية والعمل على المحافظة عليه وتعليمه للأجيال.

3–5– التحديات التي تواجهها الجمعية: بطبيعة الحال هناك عوائق تقف في طريق الجمعيات بصفة عامة، وخاصة الجمعيات ذات الطابع النسوي، ومن بين العوائق التي تواجهها الجمعية ما يلي:

– التهميش الذي تتعرض له الجمعية بوصفها جمعية نسوية، وطغيان نظرة الاقصاء والتمييز بين المرأة والرجل.

– ضعف المداخيل المالية للجمعية، فهي تعتمد على اشتراكات أعضائها التي تصب مباشرة في حساب الجمعية.

– تهميش الجمعية في مشاركتها بالمعارض الثقافية وتفشي المحاباة بين المسؤولين والجمعيات.

– ضعف الإمكانات المادية لأجل تجهيز الجمعية بمختلف الآلات والأدوات التي تتطلبها التخصصات التي تقوم بها الجمعية.

– تعرض أعضاء الجمعية والمتربصات للضغوطات الأسرية التي تقف عائقا في تحقيق أحلامهن.

– ارتفاع أجرة مقر الجمعية في ظل ضعف الموارد المالية للجمعية.

3-6- المشاريع المستقبلية للجمعية: تسعى الجمعية إلى تطوير نشاطاتها على المدى القريب والمتوسط والبيد، ومن بين مشاريعها ما يلي:

– خلق فضاء خاص بالمرأة ينشط على المستوى الوطني والعالمي، يصبح قبلة للنساء حيث يروحن فيه عن أنفسهن، واستغلال أوقات فراغهن في تنمية مواهبهن ويصبحن عنصرا فعالا في المجتمع.

– القيام بدورات صيفية تشمل البنات المراهقات ما بين (14- 18) وتعليمهن بعض الحرف و تكوينهن من اجل اشغالهن عن مواقع التواصل الاجتماعي التي تؤثر على سلوكاتهن وشخصياتهن.

– توفير مقر كبير للجمعية، والعمل على تجهيزه وتحديث الاختصاصات التي تشمل كل مجالات الحياة (رياضية، ثقافية، اجتماعية، دينية، ...إلخ).

– القيام بدورات تكوينية في التنمية البشرية باستدعاء مختصين وخبراء، من أجل توعية المرأة وتمكينها واكتساب الثقة في نفسها.

– العمل على إدماج المتخرجات من الجمعية في سوق العمل ومساهمتهن في الدخل الفردي والقومي من خلال الترويج لأعمالهن.

من خلال هذا العرض الموجز حول جمعية **"الفردوس للثقافة والصناعات التقليدية"**، التي عكست لنا صورة المرأة الحرفية الطموحة والمتمثلة في رئيستها "آسيا بن الشيخ"، التي عكست صورة المرأة الجزائرية المثابرة والتي لا تفشل رغم كل التحديات الأسرية والمجتمعية التي واجهتها، إلا أنها تمكنت من تحقيق حلمها في تأسيس جمعية خاصة بها حيث كانت انطلاقتها من العدم، لكنها صبرت وحققت حلمها واصبحت جمعيتها من الجمعيات النشطة في مدينة قسنطينة(حسب تصريح رئيس مكتب الجمعيات بالولاية)، اضافة إلى الرسالة الإنسانية التي تحملها الجمعية في دمج المرأة الحرفية في المجتمع ومساعدتها على اعالة نفسها وعائلتها وتحقيق تنمية اجتماعية بالمجتمع، حيث تجلى دورها في صور النجاحات التي حققتها المتخرجات من الجمعية باختلاف تخصصاتهن

وتميزهن في الإبداع والنوعية الرفيعة للمنتوجات التي تنتجنها جعلها قبلة للنساء من كل ولايات الوطن للتعلم وتنمية قدراتهن.

الخاتمة:

حققت المرأة العاملة في القطاع الحرفي العديد من الإسهامات و أثبتت مدى أهليتها للعمل من أجل خدمة الوطن و الحفاظ على منجزاته التنموية و أثبتت جدارتها في البناء و التطور المجتمعي، و كان للجمعيات الدور الكبير في صقل مهارات المرأة من خلال تقديم مبادرات تدريبية و إنتاجية متكاملة ساهمت في دفع المرأة الحرفية إلى الإبداع و الابتكار و منه خدمة المجتمع وتنميته، وبطبيعة الحال ينبغي على الجهات الحكومية أن تدعم المرأة الحرفية وتوفر لها الإمكانيات المادية والمعنوية لاستغلال طاقاتها الحرفية وابداعاتها في هذا المجال في النهوض بالقطاع السياحي والاقتصادي للبلاد.

[i] معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر ، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2000، ص 362.

[ii] عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، مارس، 1998، ط3، ص96.

[iii] ابراهيم قلاتي، قاموس عربي عربي، دار الهدى، عين مليلة، 1997، ص629

[iv] د. طاهر مهدي البلبلي، دور المرأة في الدعوة وإصلاح المجتمع، www.taharmahdi.com

[v] موقع الكتروني https://www.almaany.com

[vi] موقع الكتروني3olomtimes.3loum.org/t2-topic3

[vii] موقع الكتروني www.staryimes.com

[viii] د. ماجد ملحم أبو حمدان، تفعيل دور المرأة العربية السورية في عملية التنمية الشاملة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، العدد 1+2، 2014 ص 316-317.

[ix] فادية عمر الجولاني، التغير الاجتماعي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة1993، ص 47.

[x] إحسان محمد حسن، علم الاجتماع الاقتصادي، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2005، ص175.

[xi] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1993 ، ص384

[xii] د. ابراهيم محمد ابراهيم، د. مصطفى عبد السميع، الوثيقة المرجعية للمؤتمر "المجتمع المدني وتعليم المرأة العربية توجه استراتيجي، المؤتمر السنوي الرابع نحو أمية المرأة العربية- دار الفكر العربي 2007، ط01، ص 62- 63.

[xiii] لحول فايزة، المعوقات الثقافية لمساهمة المرأة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة بليدة 02.

[xiv] محمد السيد الإمام، المجتمع الريفي، رؤية حول واقعه ومستقبله، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مقر، ط1، 2006، ص 382-385.

[xv] بلحاج مليكة، مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في أنثربولوجيا التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2011/2010، ص 90-91.

[xvi] بلحاج مليكة، مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق، ص94.

[xvii] كرادشة، منير، العنف الأسري – سوسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة، عالم الكتب، عمان،200 ، ص172.

[xviii] د. أسامة محمود فراج ، دعاء عثمان عبد اللطيف، معوقات مشاركة السياسية للمرأة المتحررة من الأمية- دراسة حالة على محافظة الجيزة المؤتمر السنوي الرابع نحو أمية المرأة العربية، دار الفكر العربي، ط1، 2007، 182.

[xix] . د. ماجد ملحم أبو حمدان، تفعيل دور المرأة العربية السورية في عملية التنمية الشاملة، مرجع سابق، ص 321

[xx] فوزية العطية، المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، 1983، ص68.

[xxi] التنمية المستدامة وتمكين المرأة- التحديات والرؤى، مدونة جهينة.

[xxii] أيمن ابراهيم الدسوقي: المجتمع المدني في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 259، سبتمبر 2000 ص 63.

[xxiii] التنمية المستدامة وتمكين المرأة- التحديات والرؤى، مدونة جهينة، bintsultan1.blogspot.com>blog-post _05

[xxiv] القانون التأسيسي للجمعية" الفردوس للثقافة والصناعات التقليدية.